

الوفد الأميركي للشرق الأوسط يسوق اتفاقا نوويا فاشلا



لقد أثبتت الشراكة مع الولايات المتحدة أنها شراكة ضرر. ودول المنطقة كانت ستكون أحسن حالا، وأكثر أمنا من دونها. بعبارة أخرى، لقد أثبتت هذه الشراكة باننا كنا نستقوي بمن يغدر بنا ساعة يشاء. بينما لو أنها لم تكن موجودة، لكان البحث متاحا عن سبل أخرى أكثر ثباتا.

تريدون أن تستحبوا لصالح إيران؟ انسحبوا. جود باي. تريدون أن توقعوا معها اتفاقا لكي تمولوا "أكبر دولة راعية للإرهاب"؟ حسنا، لا توجد مشكلة. تريدون لها أن تواصل سياسات التهديد والإرهاب؟ لا بأس بذلك أيضا. ولكن حلوا عن.. سمانا. سوف نبحث عن بدائل. هذا هو القول الفصل لمن يأتي، بوفد طويل عريض، لبيع علينا المخاطر ويسوق الكوارث، ويسعى ليقنعنا بأن تواطؤهم مع إيران وانسحاباته لصالحها، مفيدان لنا.

"شريك" في ماذا وهي تكافئ الحواري على صواريخه وتحدياته لخطط السلام؟ القوى العظمى لا تنسحب من مكان إلا وتترك خلفها فراغا. ليست هذه حقيقة لا تقبل الجدل؛ وكل فراغ، فإنه لا بد وأن يتم ملؤه من طرف آخر.

من سيملا الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة في العراق؟ هل يوجد أحد لا يعرف أن الولايات المتحدة تنسحب من العراق لصالح إيران؟ هل يحتاج هذا الأمر إلى عبقرية؟ السؤال التالي هو، ما نوع التواطؤ مع طهران الذي سمح لواشنطن أن تفعل ذلك؟ الشيء نفسه، على حجم أوسع، ينطبق على "العودة إلى الاتفاق النووي". فواشنطن تريد أن تسمح لإيران بالحصول على مئات المليارات من الدولارات، وهي تعرف سلفا ومسبقا أنها سوف توظف هذه الأموال لخدمة مشروعاتها الدفاعية وقواتها من المنطقة؟

والعواقب، فهذا تصور غبي، وغير ملائم، ومن المعيب طرحه أصلا.

أذهبوا "إلى حيث ألت رحلها" أنتم ومصالحكم، ولكن لا تتبعوا على المخاطر، ولا تسوقوا الكوارث التي عرفناها والتي ستأتي، على أنها شيء نافع بالنسبة إلينا، أو يمكن أن نتعايش معه.

تستطيع الولايات المتحدة أن تعقد أي اتفاق مع أي أحد لتحقيق أي مصلحة أو لارتكاب أي جريمة. وهي ليست بحاجة إلى موافقة دول المنطقة. ولكن ذلك يلزم هذه الدول بأن تنظر إلى مصالحها وقضايا أمنها بعين مختلفة لا تأخذ بالاعتبار أن تكون الولايات المتحدة شريكا.

"شريك" في ماذا أصلا، وهي ترى التهديدات التي تتعرض لها السعودية كل يوم؟ "شريك" في ماذا وهي تسحب بطارياتها الدفاعية وقواتها من المنطقة؟

الصحيح والطبيعي الذي يتعين أن يتلقوه هو أن "إيران النووية، ليست شغلنا أيضا. شغلنا هو ألا نتوصلوا إلى اتفاق، مثل الاتفاق السابق، يجعلنا ضحية لمشروع هيمنة أخطر علينا من أي سلاح نووي".

أنظر كيف استخدمت إيران اتفاق العام 2015، وستعرف كيف سوف تستخدم العودة إليه. لقد سمح لها ذلك الاتفاق بأن تتمدد في العراق وسوريا واليمن ولبنان إلى الحد الذي جعل هذه البلدان تطفو فوق بركان من الأزمات والانهدامات والجرائم.

بالرغم من كل دلائل الشك حول هذا الافتراض، على الأقل لأن إسرائيل ما تزال خارج إطار مشروع التمدد، فإن إيران تعرف ماذا يعني اللجوء إلى سلاح نووي. حتى المجنون يعرف، إنه مشروع دمار شامل لإيران نفسها.

التوازن النووي، بقصد في النهاية منع استخدام الأسلحة النووية، وليس التلويح بها كل ربع ساعة. إنه، بمعنى آخر، توازن لحفظ السلام. هذا ما هو حاصل أصلا بين أي دولتين تملكان سلاحا نوويا.

أما تجريد إيران من القدرة على إنتاج سلاح نووي، لكي تحافظ على قدرتها على زعزعة الاستقرار، فإنه يعني من الناحية العملية الترخيص لإيران بأن تواصل حروبها وتدخلاتها في المنطقة.

يمكن للمرء أن يتصور أن هناك قائمة من المصالح الاقتصادية التي تنتظرها الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، من العودة إلى الاتفاق النووي، إلا أن هذه المصالح لا تكفي لإقناعنا بأن نكون نحن ضحيتها. إذا كان الوفد الأميركي يتصور أنه، بسبب منافع خاصة بالولايات المتحدة، علينا أن نتحمل نحن التكاليف

دول منهاره، مقلسه، وتخوض حروبا أهلية ضد أنفسها. هذا هو الدور الإيراني الذي سمح به اتفاق العام 2015. وبالنسبة إلى إيران فإن هذا هو الشيء الطبيعي لتصدير الثورة. فهناك مجتمعات يتعين أن تتفجر، ودول يتعين أن تسقط كمؤسسات، وهويات يتعين أن تتبدل، حتى لا يعود كل مواطن يعرف من هو وإلى ماذا ينتمي.

لا شك أن الحصانات الداخلية الضعيفة تسهم في ذلك، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر واقع أن وجود نظام يكس نفسه وموارده لتفجير هذه الحصانات، لكي يفرض مشروعه

دول منهاره، مقلسه، وتخوض حروبا أهلية ضد أنفسها. هذا هو الدور الإيراني الذي سمح به اتفاق العام 2015. وبالنسبة إلى إيران فإن هذا هو الشيء الطبيعي لتصدير الثورة. فهناك مجتمعات يتعين أن تتفجر، ودول يتعين أن تسقط كمؤسسات، وهويات يتعين أن تتبدل، حتى لا يعود كل مواطن يعرف من هو وإلى ماذا ينتمي.

لا شك أن الحصانات الداخلية الضعيفة تسهم في ذلك، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر واقع أن وجود نظام يكس نفسه وموارده لتفجير هذه الحصانات، لكي يفرض مشروعه

دول منهاره، مقلسه، وتخوض حروبا أهلية ضد أنفسها. هذا هو الدور الإيراني الذي سمح به اتفاق العام 2015. وبالنسبة إلى إيران فإن هذا هو الشيء الطبيعي لتصدير الثورة. فهناك مجتمعات يتعين أن تتفجر، ودول يتعين أن تسقط كمؤسسات، وهويات يتعين أن تتبدل، حتى لا يعود كل مواطن يعرف من هو وإلى ماذا ينتمي.

لا شك أن الحصانات الداخلية الضعيفة تسهم في ذلك، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر واقع أن وجود نظام يكس نفسه وموارده لتفجير هذه الحصانات، لكي يفرض مشروعه



علي الصراف
كاتب عراقي

تحاول الولايات المتحدة إحياء اتفاق مع إيران، لم تثبت السنوات الماضية سوى أنه اتفاق فاشل. والمسألة لا تتعلق بالقيود التي يمكن أن تعود لتفرض على البرنامج النووي الإيراني، وإنما ما كان الاتفاق السابق يعنيه بالنسبة إلى دور إيران في المنطقة.

إيران تستخدم برنامجها النووي لأغراض الابتزاز، من أجل أن تحصل على صفقة تضمن بقاء مشروع الهيمنة والتوسع الذي تفرضه على دول المنطقة. والجهد الأميركي الراهن، مثل الجهد السابق، الذي ينصب على البرنامج النووي، إنما يكسب شيئا من إيران، ليقدّم لها شيئا أهم وأكثر خطورة بكثير. هذا هو السبب الذي يجعل دول المنطقة تنظر بعين الشك إلى هذا الجهد. فالولايات المتحدة ليست غبية إلى تلك الدرجة بحيث لا ترى أن إيران تعرض أن تتخلى، جزئيا، عن برنامجها النووي، مقابل أن تفرض هيمنتها على العراق وسوريا واليمن ولبنان، وربما على دول أخرى لاحقا، مثل البحرين، وهي أقرب المرشحين بالنسبة إلى الإطعام الإيرانية.

المباحثات الجارية في فيينا، مثل المباحثات السرية التي جرت في سلطنة عمان نحو العام 2015، ركزت على شيء، وتواطؤ على الآخر.

وكل ما قد يحاوله الوفد الأميركي إلى السعودية والإمارات والأردن ومصر والعراق هو أن يستغيبنا ببيع اتفاق نووي جديد، لا يضمن تغيير الأوضاع القائمة في الدول التي وقعت ضحية للمشروع الطائفي الإيراني.

الموفدون الأميركيون ربما يقولون لنظرائهم العرب "هذا ليس شغلنا. نحن لا نريد أن تصبح إيران قوة نووية لا يقدر عليها أحد من بعد ذلك". والر د.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

أن للمجتمع الدولي أن يمارس الحزم مع ميليشيات غرب ليبيا

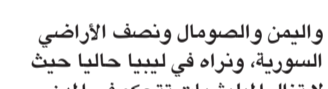
حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، وفي تجيش الميليشيات للاستمرار في عرقلة الحل السياسي والاتفاق العسكري.

تحاول الميليشيات بكل قوتها الضغط على الرئاسي والحكومة لإقالة وزيره الخارجية نجلاء المنقوش لأنها صارت نظيرها التركي بضرورة أن تغادر كل القوات الأجنبية والمرتبقة بما فيها قوات بلاده ومرتبقتها، الأراضي الليبية، وتجد الميليشيات دعما من الإخوان وفلول الجماعة المقاتلة ومفتي الإرهاب الصادق الغرياني وتدريباً من المخابرات التركية التي تعمل على ألا تتوحد المؤسسة العسكرية، وألا يكون لخطر أو للمقربين منه أي دور مستقبلي سواء عن طريق الانتخابات أو من دونها.

وعندما قرر المجلس الرئاسي تعيين حسين العائب الضابط السابق في جهاز الأمن الخارجي، والذي شغل منذ 2015 منصب نائب رئيس جهاز المخابرات المنتخب عن مجلس النواب والقريب من قيادة الجيش، دعت الميليشيات إلى التراجع عن هذا التعيين، والسبب أنها (أي الميليشيات) ومن يقف وراءها في الداخل والخارج، لا يريد للدولة أن تقوم، وإن قامت فبمنظور ميليشياوي لا غير، ووحدة الدولة ممكنة شريطة ألا تشمل الجيش والمقربين والمحسوبين عليه، ولا تعرف توحيد المؤسسة العسكرية.

على المجتمع الدولي أن يدرك جيدا أن ملف الميليشيات في غرب ليبيا يحتاج إلى أن يكون في صدارة الاهتمام وأن يتم التعامل معه بكل حزم، ولو أدى الأمر إلى التدخل المباشر لتفكيكها، لأن في استمرارها استمرارا للفوضى وتعطيل للحل، ولا شك في أن مجلس الأمن قراراته الداعمة للأمن والاستقرار والصادرة تحت الفصل السابع، والتي يمكن أن تطبق بحذافيرها، بدل أن تجد ليبيا نفسها أمام حروب أخرى، لا ينفذ معها ما يعتقد البعض أنه تحقق بتحجيد بعض القوى الإقليمية عن دعم الجيش ولإفادة حكومة عبدالحميد الدبيبة المهتدة فعليا في وجودها، والتي قد يتعرض رئيسها أو بضع أعضائها إلى الاعتداء المباشر كما حدث لحكومات سابقة.

الأتراك راضين بالتوافقات السياسية، وأن خطاب التحريض لا يزال قائما على أشده، وأن لا المصالحة الخليجية غيرت نظرة نظام الدولة إلى الوضع الليبي، ولا التقارب مع مصر ودول الخليج أفضى إلى تحول في وجهة النظر التركية، ولا القرارات الدولية ومواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحظى بتفهم تلك القوى التي لا تزال تعتمد خطاب الحرب والتقسيم وتحاول إضفاء شرعية وهمية على الجماعات المسلحة، وتعمل على ألا يتم توحيد المؤسسة العسكرية، ولعل أسئلة مذبذبة قناة "الجزيرة" الموجهة لعبدالحامد الدبيبة الخميس الماضي، كانت نموذجا متفردا في محاولة دق الأسافين بين قيادة الجيش في بنغازي



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

من سلطة فائز السراج المبنية على اتفاق الصخيرات، وهي تعمل من وراء الستار لتأسيس فوضى جديدة بهدف إعادة خلط الأوراق والدفع نحو تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وليس من المستبعد أن تتبادر بالتسبب في حرب جديدة للإطاحة بكل التوافقات السابقة، بل إن من أهم أولوياتها التي تخطط لها إخراج قوات الجيش من خط سرت الجفرة ومن الهلال النفطي ولو أدى ذلك إلى تقسيم البلاد بشكل رسمي ونهائي، على أساس أن يتم حصر المنطقة الشرقية من بين أجدابيا ومساعر.

وسادسا، من يتابع إعلام الإخوان والجماعة المقاتلة وحلفائهم في الداخل والخارج، يدرك أن لا لاقطريون ولا واليمن والصومال ونصف الأراضي السورية، ونراه في ليبيا حاليا حيث لا تزال الميليشيات تتحكم في المدن، وتستعرض قوتها في شوارع العاصمة، وتوحي للداخل والخارج بأنها قادرة على الانقلاب متى شاءت على المجلس الرئاسي والحكومة المؤقتة.

وثالثا، أن من يراهن على إمكانية جز الميليشيات إلى دعم الحل السياسي بكل نفسها أو الاندماج في أجهزة الدولة، وأهم ويعيد عن المنطق ولغة العقل، فسيكولوجيا تلك الجماعات مرتبطة بالأساس بالاندفاع نحو التصعيد والتمرّد على القانون والنظام، وهي لا تجد نفسها إلا في حالة الفوضى العنيفة، وترى أن نفوذها لا يكون من داخل الدولة ومن التحرك من خارجها، وقد عملت على تكريس نفسها كسلطة بديلة خلال السنوات العشر الماضية، وأكدت في مناسبات عدة أنها لا تسمح بالحكم أو الوصول إليه أو المنافسة عليه لأي طرف لا يوافق مزاجها العام ويخدم أهدافها ويتبنى رؤيتها للواقع. ورابعا، أن الميليشيات لا تمارس السياسة ولا تفهم أبعادها، وهي مجرد أدوات عتف مستعدة لخدمة من يستطيع اللعب على أوتار عواطفها المنقبلة للتجيش والتحريض بالشعارات سواء أكانت دينية أو قبلية أو جهوية، ومخطئ من يعتقد أن الميليشيات التي لا تخضع لقيادة عليا قادرة على لجمها، يمكن أن تتفهم أن خارطة الطريق التي صدّق عليها ملتقى الحوار السياسي تحت غطاء الأمم المتحدة وحظيت بدعم المجتمع الدولي، وأنتجت السلطات الجديدة، تتطلب القبول بالآخر، وطى صفحة الماضي، واجتماع الخصوم في ظل سلطة موحدة بعد انقسام دام سبع سنوات، وأن مفاتيح الحكم تحتاج اليوم إلى أن يديرها من كانوا بالأمس يتصارعون في ساحات الحرب، ولن تكون حكرا لغتريا المنطقة الغربية الذي يعتبر نفسه منتقرا بدعم الحليف التركي.

وخامسا، أن المجتمع الدولي أخطأ خطأ فادحا عندما تجاهل دعوات بعض العقلاء بنقل السلطات الجديدة الموحدة إلى مدينة سرت لتكون بعيدة عن نفوذ الميليشيات التي يسعى قادتها إلى جعل تلك السلطات نسخة ثانية

ضغط ميليشيات وغرب ليبيا على المجلس الرئاسي والحكومة الوحدة الوطنية أمر طبيعي في محيط لم تستطع فيه الدولة استرداد سيادتها وهيبتها على قراراتها ومقرراتها وتفوذها، وتدخل امراء الحرب في خيارات السلطات الجديدة ولإسما المتخلفة بالموقف من القوات التركية ومرتبقتها وتعيين رئيس جديد للمخابرات العامة كان منتظرا.

من يراهن على جر الميليشيات إلى دعم الحل السياسي بحل نفسها أو الاندماج في أجهزة الدولة بعيد عن المنطق، فسيكولوجيا الجماعات مرتبطة بالأساس بالاندفاع نحو التصعيد والتمرد على القانون والنظام

خلال الأيام والأسابيع القادمة ستجد البلاد نفسها على المحك، وستوضع خارطة طريق الحل السياسي أمام امتحان عسير، وذلك لأسباب عدة ومنها، أولا، أن الحديث عن الحل والانتخابات وتوحيد المؤسسات في ظل استمرار هيمنة الميليشيات على غرب البلاد لا معنى له، وأي حماس أبداه المجتمع الدولي للاتفاقيات السياسية والعسكري، وإعادة الأمن والاستقرار إلى ليبيا لا محل له من الإعراب أمام حقيقة ما يدور على الأرض.

وثانيا، أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أثبتت دائما أنها قد تنجح في بث الفوضى، ولكنها لا تستطيع القضاء عليها، وقد تفلح في إسقاط الأنظمة بما لها من آلة عسكرية مدمرة، ولكنها تعجز عن إنهاء دور الميليشيات، وهو ما رأيناه في أفغانستان والعراق ولبنان